الأمم المتحدة S/PV.9739

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9739**

الأربعاء، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيريسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2024/629).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افْتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِّر جدولُ الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2024/629)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة مارثا آما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/629، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

أعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، في خضم توترات عالمية متصاعدة تتطلب اهتماما كاملا من مجلس الأمن.

يقدم تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2024/629)، معلومات بآخر المستجدات عن الإنجازات والمعالم الرئيسية في الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن. كما يسلط الضوء على التحديات الخطيرة التي تواجه السلام والأمن في جميع أنحاء القارة ويشدد على الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بل وضرورتها. وتستمر الشراكة الاستراتيجية في التقدم من قوة إلى قوة.

ونثني على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لإيلائهما الأولوية للتعاون وتبادل المعلومات. ونرحب بالمداولات البناءة والودية التي جرت في الحلقة الدراسية غير الرسمية الأخيرة والاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين المجلسين الذي عقد قبل عام في أديس أبابا، ونتطلع إلى اجتماع مثمر بنفس القدر في غضون أسبوعين تحت القيادة المشتركة لسويسرا ومصر. كما زاد المجلسان بشكل كبير، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من وتيرة الاجتماعات التنسيقية الشهرية غير الرسمية بين الرئيس المقبل لمجلس الأمن والرئيس المقبل لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، متيحان فرصا لتعزيز أوجه التآزر والتكامل. كما إننا ندرك الدور الهام الذي يقوم به الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، الذين يوفرون حلقة وصل هامة بين المجلسين.

كثيراً ما قدم الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهم من كبار المسؤولين إحاطات للمجلسين، وأحياناً بشكل مشترك، بتوفير رؤى وتحليلات مهمة لإثراء عملية صنع القرار. فقدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إحاطات إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 30 مناسبة على الأقل، بما في ذلك في الاجتماعات التي عقدت على مستوى رؤساء الدول والحكومات. كما تواصل المنظمتان الاجتماع في إطار رسمي وغير رسمي لتبادل المعلومات والتحليلات وتنسيق الاستجابات لتحديات السلام والأمن في

أفريقيا على امتداد دورة النزاع بأكملها. ويشمل ذلك المؤتمر السنوي بين الأمين العام ورئيس المفوضية واجتماعات أخرى بالطبع، والحوارات الاستراتيجية رفيعة المستوى التي يشترك في رئاستها نائب الأمين العام ونائب رئيس المفوضية، واجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، والمعتكف المشترك للممثلين والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أفريقيا.

ويظل التعاون على مستوى الموظفين بين المنظمتين يشكل أيضا سمة رئيسية من سمات الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ما يسمح بإجراء تحليل وتخطيط مشتركين، ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الأعمال التحضيرية لترتيبات الخلف لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والمشاورات المشتركة لتوضيح مرامي القرار 2719 (2023)، التي ستقدم الممثلة الخاصة للأمين العام بوبي بعد قليل معلومات بآخر المستجدات بشأنها فيما يتعلق بعملية التفعيل. وعلاوة على ذلك، تنسق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الجهود بشكل وثيق للمساعدة في معالجة التحولات السياسية المعقدة التي تواجه العديد من البلدان، بما في ذلك من خلال مرفق أفريقيا لدعم التحولات الشاملة، الذي أنشأه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية.

إن ما تقدم، وإن لم يكن شاملاً، يُبين فعالية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحركيتها وطبيعتها الواسعة النطاق. وكما يدرك المجلس، فإن العديد من البلدان والمناطق دون الإقليمية الأفريقية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة. وتظل منطقة القرن الأفريقي تواجه العديد من النزاعات المزعزعة للاستقرار الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الإقليمية والحالة الإنسانية المتفاقمة باستمرار. ويظل التعاون بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في الاستجابة لتلك التحديات ضرورياً لتحقيق السلام المستدام في المنطقة. وقد أدى النزاع في السودان إلى حالة طوارئ إنسانية خطيرة، مما تسبب في أكبر أزمة نزوح قسري في العالم، تشمل أكثر من 10 ملايين شخص، فرّ منهم أكثر من مليوني شخص إلى البلدان المجاورة. ونشيد بالجهود الدبلوماسية المتواصلة التي بُذلت في الأشهر الأخيرة لإنهاء هذا النزاع المهلك. ولا تزال الآلية الموسعة التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي تشكل منصة تنسيق مفيدة لتوجيه رسائل مشتركة إلى المتحاربين مفادها إعطاء الأولوية للحلول السياسية الشاملة للجميع بقيادة مدنية وإسكات البنادق.

في منطقة الساحل، تفاقمت حدة حالة عدم الاستقرار السياسي والعنف، في حين شابت العمليات الانتقالية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر حالة من عدم اليقين. وقررت بوركينا فاسو ومالي والنيجر الانسحاب من عضوية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وإنشاء تحالف جديد، وهو تحالف دول الساحل. وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز دعمهما الجماعي في النهوض بعمليات الانتقال الديمقراطي في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع إيكواس. وعلى نطاق أوسع، نرحب بالتعاون غير الرسمي بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية سياسية بهدف تسهيل عودتها إلى النظام الدستوري، بما في ذلك مؤخراً في الغابون.

في منطقة البحيرات الكبرى، أدى اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 30 تموز/يوليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بوساطة أنغولا، إلى تراجع القتال بين أطراف النزاع في كيفو الشمالية. وأود أن أثني على الرئيس الأنغولي جواو لورينسو لجهوده الثابتة من خلال عملية لواندا من أجل استعادة حالة استتباب السلم والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن استمرار الدعم الإقليمي والدولي أمر بالغ الأهمية للحفاظ على هذا الإنجاز. وعلينا مواصلة الاهتمام بمعاناة السكان المدنيين الذين ما زالوا يواجهون الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة ويضطرون إلى مغادرة ديارهم. يجب على جميع الجماعات إلقاء أسلحتها ونزع سلاحها. كما أن التزام الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدعم جهود السلام من خلال نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية جدير بالثناء. وقد أعادت الأمم المتحدة التأكيد، من خلال القرار 2746 (2024)، والاتحاد الأفريقي على التزامهما بدعم تلك

الجهود. ومن أجل استعادة السلام المستدام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، فإن معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك من خلال المبادرات السياسية، مثل عمليتي لواندا ونيروبي والعملية الرباعية التي ييسرها الاتحاد الأفريقي، هي في الواقع شرط لا غنى عنه.

(تكلم بالفرنسية)

لا مجال لإنكار الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن في أفريقيا. إن أثر تغير المناخ يختبر قدرة الدول الضعيفة أصلاً على الصمود ويكشف عن فجوات في قدرتها على التكيف وقصور في استجابتها.

وإزاء هذه الخلفية، نرحب بالتطورات المهمة التي حققتها الدول الأفريقية، وعلى سبيل المثال في نيروبي، حيث تُوجت عملية بلورة موقف أفريقي مشترك بشأن المناخ والسلام والأمن.

إن إنشاء الأمم المتحدة مؤخراً لمركز المناخ والسلام والأمن في القرن الأفريقي سيمكننا من تحسين دعمنا لجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من خلال شراكة أشمل تدمج الاتحاد الأفريقي. كما سيساهم النشر الوشيك لمستشار لشؤون المناخ والسلام والأمن في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي – والذي تحقق بفضل آلية الأمن المناخي ودعم بلدكم السخي، السيدة الرئيسة، سويسرا – بدور محوري في توطيد أواصر التعاون مع الاتحاد الأفريقي في هذا المضمار.

فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بشأن تعزيز القيادة النسائية واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وكذلك بشأن أهداف تكافؤ الجنسين في عمليات الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وتستمد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فعاليتها من التزام مشترك ومستدام بتعددية الأطراف. والأمين العام محق في إشارته إلى أن الشراكة هي حجر الزاوية في تعددية الأطراف الفعالة وضرورة لمواجهة التحديات المعقدة في عصرنا.

تنعقد جلسة اليوم بعد 10 أيام فقط من اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي يتعهد، من بين أمور أخرى، بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وأود في هذا الصدد أن أهنئ جميع الدول الأعضاء على التزامها وأن أنوه على وجه الخصوص بالمساهمة الأساسية لمجموعة الدول الأفريقية، بدعم مؤكد من مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهذا يؤكد من جديد على دور أفريقيا الحاسم في تعزيز نظام متعدد الأطراف فعال وعادل وشامل للجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أدلي ببعض التعليقات الختامية.

رغم كل التحديات الشاقة التي لا تزال تواجهها أفريقيا، ثمة أسباب تدعو للتفاؤل. وبإمكاننا فعلاً الاستناد إلى الدورة البناءة من التطورات المشجعة التي تثير إحساساً أعمق بالأمل في تحقيق نتائج أفضل. وتشمل تلك، على سبيل الذكر لا الحصر، المواطنين الأفارقة الصامدين ونساءهم وشبابهم الموهوبين، وتفضيلهم المعلن للحكم الديمقراطي رغم كل الصعوبات، والعضوية المستجدة في مجموعة العشرين، وتبني ميثاق المستقبل مؤخرا لتعزيز نظام متعدد الأطراف مترابط وأكثر فعالية.

وإدراكاً للاهتمام الخاص الذي يوليه مجلس الأمن لأفريقيا، لديّ كل ما يجعلني أؤمن بأننا سنختار جميعًا الأمل على اليأس ونتوحد حول شراكة مجدية وأكثر فطنة تستند إلى بيئة عالمية أكثر إنصافا، يمكن أن تدعم بشكل أفضل نهضة أفريقية حقيقية.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسها موسى فقي محمد، لقيادته الحصيفة وتفانيه للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي كان للمفوض بانكول أديوي ولأختي العزيزة السفيرة فاطمة كياري محمد دور أساسي فيها. وفي فريق القيادة، استفادت الأمم المتحدة إلى حد كبير من شريك موثوق به ومتماثل في التفكير في السعي لتحقيق الطموح المشترك لبناء شراكة استراتيجية ومؤسسية دائمة بين المنظمتين. وإذ

يشارف الرئيس موسى فقي محمد على إنهاء مدة ولايته، أود الإعراب مجدداً عن جزيل عرفاني لدعمه المتواصل عبر السنين وتقديم أحر تمنياتي له في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم. وأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا على إحاطته، وأتطلع إلى الإحاطة التي ستقدمها الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي. إنني أعمل والزملاء مع كليهما بشكل منتظم ووثيق للغاية.

وقد أقام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على مر السنين شراكة قوية وديناميكية تركز على تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وكما سمع أعضاء المجلس قبل لحظات، يستند هذا التعاون إلى إدراك أن المنظمات العالمية والإقليمية يجب أن تتحد لمعالجة الأولويات الرئيسية لأفريقيا، مع الاستفادة من إمكاناتها المتزايدة لتحقيق النمو الاقتصادي والابتكار ومن سكانها الشباب، وكلها أمور تسلط الضوء على رأس المال البشري للقارة وتوفر فرصا كبيرة للتنمية والازدهار. ويقوم التعاون بين المؤسستين على مبدأ التكامل اعترافاً بعدم إمكانية تصدي أي كيان منفردا للتحديات الأمنية الراهنة والمقبلة بالكامل.

وفي هذا الإطار، يستخدم الاتحاد الأفريقي قدراته وخبراته وقربه الجغرافي لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، مع الاعتماد على الشرعية السياسية للأمم المتحدة وخبرتها ودعمها لتحقيق أهدافه في مجال السلام والأمن. وبالتالي، ومع استمرار نمو الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، نتطلع أيضاً إلى الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثامن عشر المقبل بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن والحلقة الدراسية غير الرسمية التاسعة المشتركة بينهما، وكذلك إلى الاجتماع السابع بين مجلس السلم والأمن ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في الأيام المقبلة. ويهدف التفاعل المتكرر بين رئيس مجلس الأمن ورئيس مجلس السلم والأمن إلى تحسين توافق أهداف المجلسين وجهودهما. ويحرص الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد أيضا على تنفيذ آليات العمل المشتركة بين المجلسين، مما سيسهل تنسيق الجهود وتحسين التنسيق لمواجهة تحديات السلام والأمن في جميع أنحاء أفريقيا.

ومنذ أن وقع الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في نيسان/أبريل 2017، واصل مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن ووكلاء الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام والدعم العملياتي تعاونهم من خلال فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بتحديات السلام والأمن في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، واصلت أفرقتنا الفنية تعزيز الاتصالات بين الإدارات المتناظرة التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والأفرقة العاملة التقنية المشتركة وتشجيع الحوار المستمر في مجال السياسات واستكشاف الآفاق وعقد اجتماعات مجمعة بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. ويتطلع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا إلى الترحيب بالأمين العام في المؤتمر السنوي الثامن بين المؤسستين في الأيام المقبلة. وسيستعرض ذلك الحدث التقدم المحرز في تعاوننا في مجالات السلام والأمن والتنمية وسيسلط الضوء على ما تحقق من إنجازات في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة الأمم المتحدة لعام 2030.

وبالنظر إلى المشهد الأمني المتغير في أفريقيا والحالات التي قد لا يكون فيها نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مناسباً، من الأهمية بمكان الاعتراف بأن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إجراءات التنفيذ، تسهم في جهود السلام والأمن المبذولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء. وفي هذا السياق، يمثل التنفيذ الفعال للقرار 2719 (2023) أولوية قصوى لكل

من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام. ويوفر ذلك الإطار فرصة للاستفادة من الجهود التعاونية السابقة بين المؤسستين ونتطلع إلى إجراء مناقشات بهذا الخصوص في الأسابيع المقبلة.

ومع استمرار مؤسستينا في وضع طرائق التفعيل الكامل للقرار 2719 (2023)، ينبغي أن نستخدم المزايا التكميلية لقرار الجمعية العامة 257/78 بشأن الاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وهو ما سيكفل أن نركز أيضاً على بناء قدرة الدول الأعضاء على الحفاظ على السلام في الوقت الذي نعمل فيه لإنفاذ السلام وتحقيق الاستقرار في حالات النزاع. وفي هذا السياق، ينبغي أن يحدد المجلس ولجنة بناء السلام البلدان التي قد يكون فيها القرار 2719 (2023) بمثابة إطار تمويلي لجهود بناء السلام، وبالتالي تعزيز القدرة الوطنية لترسيخ الإنجازات التي تحققها عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز التعاون بين مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات، الذي يوجد مقره في القاهرة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام لتنفيذ مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن بناء السلام. ويوفر استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 فرصة ثمينة لتعزيز التعاون في تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

فضلاً عن ذلك، يؤكد إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، الذي وقعه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الالتزام المشترك للمنظمتين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفريقيا. ويبرز الإطار صراحة ضرورة تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعترف بالدور الحاسم للشباب في تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان ويدعو إلى مشاركتهم الفعالة في عمليات صنع القرار على كافة المستويات. ويشكل التصدي لأوجه عدم المساواة التي تواجهها النساء والشباب من خلال المبادرات والبرامج المحددة الأهداف عاملا حاسما في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويستند ذلك أيضاً إلى جهودنا التعاونية لتعزيز إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال لحقوق الإنسان في عمليات دعم السلام بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ومن الأهمية بمكان زيادة مشاركة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الحاليين في مجلس الأمن زائدا واحد في القرارات الرئيسية بوصفهم مشاركين في الصياغة. ويتوقع الاتحاد الأفريقي اتخاذ خطوات عملية، بما في ذلك الشروع في مفاوضات حكومية دولية قائمة على نص لإعطاء الأولوية لأفريقيا في إصلاح مجلس الأمن على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ويتماشى ذلك أيضاً مع "الميثاق من أجل المستقبل" (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي اعتمده مؤخراً رؤساء الدول والحكومات أثناء انعقاد الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

لا شك في أن شراكتنا قوية وفعالة ولكنها تتطلب بذل جهود متضافرة متعددة الأطراف ومرونة لمواصلة تعزيز قدرتنا على الوفاء بولاياتنا من أجل تحقيق السلام والأمن قارياً ودولياً. ولا يمكن للمجلسين والمؤسستين معالجة الأولويات الحالية المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، بل وفي جميع أنحاء العالم، بفعالية إلا من خلال تعزيز الجهود المشتركة. وفي الختام، أود أن أؤكد وجود عدد من المجالات الرئيسية التي تتطلب بذل المزيد من الجهود الجماعية.

وتشمل الأمثلة على تلك المجالات مضاعفة جهودنا في التصدي للنزاعات في السودان وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع إدارة التوترات المتزايدة بين البلدان المتجاورة في بعض المناطق وتعزيز المكاسب في موزامبيق والصومال؛ ومكافحة انتشار التطرف العنيف، بسبل منها بذل جهود في مجال السلام والتنمية والعمل الإنساني في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وغرب أفريقيا؛ والتصدي للتهديد المستمر الذي تشكله القرصنة في خليج عدن؛ وإدارة عمليات الانتقال السياسي المطولة في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وتعزيز العلاقات المدنية العسكرية؛ وأخيرا، اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم

البلدان التي تواجه التحديات المزدوجة لتغير المناخ والنزاع، مع بناء القدرة على الصمود الضرورية للاستجابة بفعالية للتهديدات الأمنية المتعلقة بالمناخ.

لقد حان الوقت لأن تتخذ مؤسستانا إجراءات جريئة ومنسقة لتحقيق أهدافنا المشتركة الحاسمة في أفريقيا. وتعزيز التعاون والتآزر، وخاصة على أرض الواقع، أمر ضروري ويجب أن يحظى بالأولوية. ولن يؤدي التأخر أو الفشل في تلبية الحاجة الملحة لمنع التوترات والنزاعات المستمرة في القارة وإدارتها وإيجاد حلول لها إلا إلى تفاقم الأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين على نطاق أوسع. ولذلك، يجب أن نغتنم هذه الفرصة لتجديد الالتزام وتسخير كامل إمكانات المجلسين ومؤسساتنا المعنية مع الاستفادة من قوتنا الجماعية وخبرتنا وقدرتنا على الصمود لإرساء أساس دائم للسلام والاستقرار، أساس لا يعزز التنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا فحسب، بل يساهم أيضًا في جعل العالم أكثر أمنًا وازدهارًا. فالمسؤولية التي نتحملها جسيمة والمخاطر كبيرة جدا ولا تحتمل التردد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة محمد على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالإنكليزية*): كان اتخاذ القرار 2719 (2023) بالإجماع معلماً بارزاً في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. واستند إلى العلاقة الدائمة بين المنظمتين، مراعيًا مكامن قوتهما والمزايا النسبية لكل منهما. واستجاب مجلس الأمن، باتخاذه هذا القرار، لنداءات صدرت منذ أمد طويل، بما في ذلك عن الأمين العام، لدعم عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، مثل عمليات إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب، بولايات من المجلس ومن خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة. منذ اتخاذ القرار 2719 (2023)، كثفت الأمانة العامة تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونتيجة لذلك، أُحرز بالفعل تقدم كبير نحو تفعيل القرار. وقد عملنا على بلورة فهم مشترك للقرار وآثاره على كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وانصب تركيز عملنا الجماعي على تحقيق قدر أكبر من الجاهزية المؤسسية والعملياتية لضمان التنفيذ الفعال. وفي هذا الصدد، ومن أجل توجيه العملية، أنشأنا فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معنية بالسلام والأمن، تتألف من ممثلين عن جميع الكيانات ذات الصلة داخل الأمانة العامة والمفوضية على حد سواء. وعُقدت اجتماعات على المستويين الرفيع والتقني. واجتمعت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على المستوى التقني مرتين، الأولى في أديس أبابا في الفترة من 23 إلى 24 أيار/مايو ثم في نيويورك في الفترة من 29 إلى 31 تموز/يوليه. كما نظمت فرقة العمل المشتركة سلسلة من المشاورات عقدت افتراضيا عبر الإنترنت. وخلال تلك المشاورات، ناقشت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أربعة مجالات رئيسية.

وكان المجال الأول هو التخطيط المشترك وصنع القرار وإعداد التقارير. وقد نشأ فهم مشترك داخل الأمانة العامة والمفوضية لضرورة إقامة علاقات عمل وثيقة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هذا التعاون بالغ الأهمية لضمان سلاسة التخطيط المشترك والنشر السريع لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب القرار 2719 (2023). ونعمل أيضاً على تطوير عمليات تخطيط مشتركة بناءً على خبرتنا المشتركة ومع مراعاة منابر التعاون القائمة بين منظمتينا. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج المشاورات المشتركة بين المجلسين في وقت لاحق من هذا الشهر، عند مناقشة القرار 2719 (2023).

أما المجال الثاني فكان الدعم المقدم للبعثات. وكان هناك اعتراف بأن الاستدامة التشغيلية لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تتطلب تعزيز التعاون في مجال الدعم التشغيلي. كما يتطلب الأمر أيضا استعراض الأطر والطرائق التشغيلية لضمان ملاءمتها للغرض من أجل تلبية متطلبات النشر السريع.

وكان المجال الثالث هو التمويل وإعداد الميزانية. يجب أن تحتل الاعتبارات والترتيبات المالية مكانة بارزة في جميع مراحل تنفيذ التخطيط، من بدء البعثة وحتى إغلاقها، وأن تكون متوافقة ومتسقة مع القرار 2719 (2023).

أما المجال الرابع فكان الامتثال لحقوق الإنسان والسلوك والانضباط وحماية المدنيين. إن متطلبات الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعايير السلوك والانضباط المعمول بها، فضلاً عن إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، هي متطلبات حددها مجلس الأمن لأي عمليات يقودها الاتحاد الأفريقي وتحصل على تمويل من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن تنفيذ القرار 2719 (2023) سيطرح تحديات معقدة في هذا الصدد، لا سيما عندما يتعلق الأمر ببعثات إنفاذ السلام، وذلك بسبب المخاطر الكامنة. واتفقت فرقة العمل المشتركة على مشروع خريطة طريق مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تفعيل القرار 2719 (2023). ويستند مشروع خريطة الطريق هذه إلى عقود من الدروس المستفادة المشتركة والخبرة التشغيلية والتعاون بين المنظمتين. إننا ندرك أن تعزيز الجاهزية المؤسسية والعملياتية للأمانة العامة والمفوضية سيكون عملية مستمرة. وبالتالي فإن خريطة الطريق ستكون بمثابة إطار عمل لمواصلة تعزيز الأداء والأثر بشكل عام. ومن المتوقع أن يصادق الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على مشروع خريطة الطريق في مؤتمرهما السنوي في أديس أبابا في وقت لاحق من هذا الشهر.

لقد اعتمد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نهجاً مرناً وتطلعيًا لتحقيق الجاهزية المؤسسية والعملياتية لتنفيذ القرار 2719 (2023). وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الكامل لخريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بمجرد أن يعتمدها رسميا الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لا يشكل شرطا مسبقا لتنفيذ القرار 2719 (2023) في سياق محدد. وبناءً على ذلك، فإذا قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إسناد ولاية إلى عملية لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي، وإذا قرر مجلس الأمن الإذن بها في إطار القرار 2719 (2023)، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة ستكونان على استعداد لتدشين عملية السلام تلك ودعمها.

وتجري حالياً مناقشة حالة اختبار أولى محتملة لتنفيذ إطار عمل القرار 2719 (2023). وبالفعل، واستناداً إلى القرار 2748 (2024)، تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة، بالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية وأصحاب المصلحة والشركاء الدوليين والإقليميين المعنيين، بالتخطيط المشترك للبعثة التي ستخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال. وحسبما طلب مجلس الأمن، فإننا بصدد إعداد تقرير يحدد بوضوح مجموعة من الخيارات لتمويل البعثة الأخيرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإطار الذي حدده القرار 2719 (2023)، أو بدائل أخرى مناسبة أو مزيج من تلك الخيارات. وسنقدم أيضا عرضا لآخر المستجدات إلى المجلس بشأن حالة تنفيذ القرار 2748 (2024) في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وعلى نطاق أوسع، سيقدَّم تقرير عن التنفيذ الشامل للقرار 2719 (2023) بحلول نهاية العام. وسيقدم التقرير المزيد من التفاصيل حول هذا الجانب الجديد والحاسم من الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وسيظل الدعم المقدم من المجلس، وكذلك من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والعضوية الأوسع للأمم المتحدة، ضرورياً لنجاح نشر عمليات دعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي بموجب القرار 2719 (2023). وتقف مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة على أهبة الاستعداد لترجمة القرار 2719 (2023) إلى إجراءات ملموسة من شأنها أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في القارة الأفريقية وخارجها.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً (مجموعة 3+1)، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي سيراليون.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا – أنيانغا والسفيرة فاطمة كياري محمد والأمينة العامة المساعدة مارتا آما آكيا بوبي على إحاطاتهم الهامة والشاملة. ونشكر الأمين العام على تقريره

السنوي (S/2024/629) ونثني على قيادته الشخصية المستمرة في تعزيز وتعميق إحدى أهم الشراكات في عصرنا: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن هذه الشراكة، المتجذرة في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن لعام 2017، شاهد على روح المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة. ويتجلى استمرار الاعتراف بديمومة صلاحية المادة 53 في الإجراء 21 في ميثاق من أجل المستقبل الذي أُقر مؤخراً (قرار الجمعية العامة 1/79)، وقامت مجموعة الدول الأفريقية بدور محوري فيه. ومن الضروري التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق رؤية التعاون والعمل الجماعي المحددة في الخطة الجديدة للسلام، التي تقوم على مبادئ الثقة والتضامن والعالمية.

أود أن أبرز بعض القضايا الاستراتيجية والملحة الرئيسية الواردة في التقرير والتي تحدد هذه الشراكة وتشكل الطريق إلى الأمام.

أولا، لا يزال تنفيذ القرار 2719 (2023) بطريقة متوازنة وواقعية يمثل أولوية عليا. ويمثل القرار خطوة هامة إلى الأمام نحو توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وكما أبرزت الأمينة العامة المساعدة بوبي، بُذلت جهود كبيرة لترجمة ذلك الاتفاق إلى سياسة يمكن للتنفيذ. ونشيد بالجهود التعاونية لفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، التي وضعت خارطة طريق تتمحور حول أربعة مسارات عمل رئيسية، تهدف إلى إعداد المنظمتين لتفعيل القرار 2719 (2023) وتطبيقه بفعالية على أساس كل حالة على حدة. ودعم الاتحاد الأفريقي بهذه الطريقة لا يتعلق بتوفير الموارد فحسب؛ بل يمكِّن أفريقيا من تطوير القدرة على حل صراعاتها واستدامة السلام وفقا لشروطها الخاصة. وإن مجموعة 3+1، بوصفها شريكة في عملية الصياغة وتمثل صوت أفريقيا في المجلس، ستواصل الاضطلاع بدور رائد وتبدي اهتماماً شديداً بتنفيذ وصقل هذه الأداة الحاسمة في مجموعة أدواتنا للسلام والأمن.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أهمية الملكية الأفريقية، المتجسدة في مبدأ الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، أثبت الاتحاد الأفريقي باستمرار قدرته على الاستفادة من مزاياه النسبية والعمل بوصفه أول المستجيبين للتهديدات الأمنية للقارة، سواء أكان ذلك من خلال جهود الوساطة أو وزع عمليات دعم السلام. إننا إذ نحتفل بمرور عقدين على إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من المهم للغاية ضمان تزويد الهيكل الأفريقي للسلام والأمن بالتفويض والموارد والدعم السياسي اللازم لتشكيل المشهد الأمني في القارة على نحو فعال. ويشمل ذلك الجهد تجسيد مواقف أفريقيا في مداولات مجلس الأمن، سواء في تحديد ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو استعراض نُظم الجزاءات، أو تسلسل جهود الوساطة، أو تنسيق التدخلات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة.

ثالثاً، فلنؤكد من جديد أن الحلول السياسية هي جوهر السلام المستدام. ولا يزال العجز في الإدارة الحكومية والتغييرات غير الدستورية فيها والاستبعاد السياسي من الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في العديد من المناطق، ولا سيما في منطقة الساحل. وفي ذلك الصدد، لكسر حلقات العنف من الأساسي تعزيز الحكم الشامل والخاضع للمساءلة، ودعم سيادة القانون. ومن المهم جدا بنفس القدر ضمان ألا تكون النساء والشباب والمجتمعات المهمشة مشاركين فقط في الحوار، بل يجب تمكينهم من قيادته، مما يجعلهم ليس فقط مستفيدين من السلام ولكن أيضا مهندسيه.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى التحديات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً ومستمراً من جانب شراكتنا.

ثمة حاجة ملحة لمعالجة الأزمة الإنسانية في بؤر الصراع الساخنة في جميع أنحاء القارة، مع إبراز السودان بوصفه حالة طوارئ حرجة. ويجب أن تستمر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في قيادة جهود الاستجابة الإنسانية، وضمان وصول المعونة والمأوى إلى المحتاجين.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نتصدى للمخاطر المستمرة للإرهاب والتطرف العنيف، والتي تؤثر على كل منطقة في القارة تقريبا، ولا سيما منطقة الساحل في غرب أفريقيا. ويجب أن تظل تلك المسألة، إلى جانب اليقظة حيال معالجة أشكالها المتطورة، أولوية عليا في جدول أعمال شراكتنا.

أخيراً وليس آخراً، عند التطرق إلى مسألة الأمن، يجب ألا نتغاضى عن الأثر المتزايد والضار لتغير المناخ على السلام والتنمية في أفريقيا. يجب أن تستمر شراكتنا في إعطاء الأولوية للحلول المبتكرة التي تخفف من الدوافع البيئية للنزاع وتعزز القدرة على الصمود في المجتمعات الضعيفة.

إزاء تلك الخلفية للتحديات المتعددة والمتقاطعة والمباشرة في سياق عالمي متقلب، يتحتم علينا أن نعمل باستمرار على صقل آليات التنسيق لشراكتنا وتطويرها وتعميقها. وفي ذلك الصدد، نقر باستمرار توطيد سائر أساليب التفاعل بين المنظمتين، بما في ذلك اجتماعات التنسيق الشهرية غير الرسمية بين الرئيس المقبل لمجلس الأمن والرئيس المقبل لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن المعتكف المشترك للممثلين والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ونتطلع أيضاً إلى المشاركة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تحت رئاستكم، سيدتي الرئيسة، في الاجتماع الاستشاري السنوي المشترك الثامن عشر المقبل والندوة السنوية المشتركة غير الرسمية التاسعة، حيث نتوقع إجراء مناقشات شاملة بشأن المبادئ التوجيهية والطرائق لتنفيذ القرار 2719 (2023). وبالإضافة إلى ذلك، سنتابع على نحو وثيق المؤتمر السنوي الثامن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بين الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ختاماً، تؤكد مجموعة 3+1 مجدداً إيمانها الراسخ بأن القيمة الحقيقية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ستتحقق بالكامل عندما تكون القارة ممثلة، بحقوق ومسؤوليات متساوية، في هذه الهيئة ذاتها، من خلال الإصلاح المُلح الذي طال انتظاره لمجلس الأمن.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا والسفيرة محمد والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطاتهم الشاملة.

وتشاطر جمهورية كوريا الأمين العام رأيه الذي مؤداه أن الشراكات القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تمثل الأساس الوطيد لتعددية الأطراف الفعالة. وهذه الشراكات لا مندوحة منها للتصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها اليوم. لقد نما على مر السنين أساس الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من حيث النطاق والعمق. وسيتيح الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثامن عشر المقبل بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فرصة قيمة للمجلسين لزيادة تعزيز الشراكة. ومن هذا المنطلق، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، إن دعم مبادرات السلام الإقليمية والتعاون معها أمر حاسم لإيجاد حلول سياسية دائمة للنزاعات في أفريقيا. فتأثير النزاعات المستمرة في السودان ومنطقة الساحل وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان يمتد إلى ما يتجاوز البلدان نفسها. إن التطورات الأخيرة من قبيل الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعم فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لعملية السلام في جنوب السودان، والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في سيراليون، كلها على سبيل المثال لا الحصر، أمثلة واعدة على التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنطقة. ونعتقد أن هذه الشراكات القوية مع الجهات الفاعلة الإقليمية ستمكِّن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على حد سواء من تعزيز الدبلوماسية المنسقة والاستفادة من مزاياهما النسبية.

ثانيا، يجب أن نبني على تعزيز دور أفريقيا وملكيتها في عمليات السلام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في التصدي للمخاطر التي تتجاوز نطاق عمليات الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام، وكذلك في سياق

القرار 2719 (2023)، الذي اتخذ في العام الماضي. نثني على التعاون بين فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة، بقيادة إدارة عمليات السلام، ومفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع خريطة طريق لتحديد سبيل المضي قدماً في تنفيذ القرار. غير أن تحديد القضايا المشتركة ليس إلا الخطوة الأولى. ويلزم القيام بالمزيد من العمل لوضع مبادئ توجيهية مفصلة للتخطيط المشترك وصنع القرار ومعايير التمويل والميزنة. ونشجع الأمانة العامة على الوصول إلى أعلى مستوى من التأهب للاستفادة من القرار 2719 (2023) على نحو فعال.

ثالثاً، ينبغي إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، اللذين يعالجان الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها، للمضي في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد أكدنا خلال الاجتماع الأخير للجنة بناء السلام على المستوى الوزاري على أهمية تعزيز الشراكات بين اللجنة والمنظمات الإقليمية. وتعتقد كوريا أن مشاركة الاتحاد الأفريقي في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام منذ أيار/مايو الماضي ستسهم على نحو هام في تعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيدين الإقليمي والوطني في أفريقيا، ولا سيما فيما يتصل بالاتجاهات الحالية المتعلقة بتحوّل عمليات السلام. ونشيد أيضاً بتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المناخ والسلام والأمن، ونتوقع التوصل إلى مواقف موحدة. وستواصل كوريا دعم النهوض بجدول الأعمال هذا، لا سيما في منطقة الساحل، حيث تتجلى الآثار الضارة لتغير المناخ، من خلال دعمنا المالي لتعيين مستشار معني بالمناخ والسلام والأمن في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

يتسق دعم منظومة سلم وأمن أفريقية فعالة، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والوساطة وعمليات دعم السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، مع مبادئ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال كوريا ملتزمة بدعم مبادرات الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمة قدرها 5 ملايين دولار هذا العام. ونؤكد من جديد التزامنا الذي قطعناه في القمة الكورية الأفريقية الافتتاحية التي عُقدت في حزيران/يونيه في سول ببناء مستقبل مشترك مع أفريقيا على أساس النمو المشترك والاستدامة والتضامن.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا، والسفيرة محمد من البعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطاتهم.

إننا نعلم أن الشراكات القوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمر حيوي لمواجهة تحدياتنا العالمية المشتركة. لهذا السبب، كانت الولايات المتحدة فخورة في العام الماضي بالتصويت تأييداً للقرار 2719 (2023)، الذي مثّل خطوة تاريخية نحو توسيع نطاق مجموعة أدوات المجتمع الدولي للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا. وبينما نسلم بالحاجة الماسة إلى تعزيز استدامة التمويل وإمكانية التنبؤ به لبعثات الاتحاد الأفريقي، فإن القرار والإطار الذي يأذن به القرار هما أكثر بكثير من مجرد آلية للتمويل. فهما يمثلان فرصة لشراكة أقوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ووسيلة جديدة لدعم القيادة الأفريقية. وتثني الولايات المتحدة على الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لوضع خريطة طريق لبناء الهيكلية اللازمة لنشر هذه الأداة في بيئات النزاع.

وبينما نمضي قدماً، سيكون من الأهمية بمكان أن نضع الأطر المشتركة وعمليات التنفيذ المتعلقة بحقوق الإنسان، والسلوك والانضباط، والمساءلة عن الأداء، والعمليات القانونية والتنظيمية، والشراء، والتحقق، والميزانيات والإدارة لجميع عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وأن نوائمها. وسيكون من الأساسي أيضاً وضع إطار عمل للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعبئة 25 في المائة من احتياجات الميزانية السنوية لأي بعثة بشكل مشترك. أخيراً، يتعين علينا أن نضمن وجود العمليات اللازمة لتمكين البعثات من تطبيق الأحكام المنصوص عليها في إطار القرار 2719 (2023) من أجل إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والمساهمة في التوصل إلى حلول سياسية للنزاع. وتشكل الأطر والعمليات الأساس لضمان مساءلة البعثات أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المانحة، والأهم من ذلك، أمام السكان المحليين الذين تخدمهم. ويجب أن نقوم بهذا العمل معاً. وعلينا أن نكفل استيفاء شروط النجاح هذه قبل نشر

أول مهمة من أجل الحفاظ على مصداقية الأداة الجديدة. وسيراقب الناس التطبيقات الأولى للبعثات عن كثب. وبالتالي، فإن تحقيق ذلك على نحو صائب سيكون أمراً أساسياً، لكي نتمكن من الحفاظ على الثقة الدولية في هذه الأداة ودعمها على المدى الطويل. وستمهد النجاحات المبكرة الطريق للعمل المستقبلي وللجهود الرامية إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام المجلس لمعالجة أزمات السلام والأمن.

وفي حين أننا نعلم أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تظل أداة فعالة ومجربة لمعالجة النزاعات، فإننا ندرك أنها ليست التدخل الأنسب لكل الأزمات. ففي بعض الحالات، قد يكون الاتحاد الأفريقي قادراً على الاستجابة بفعالية أكبر، وأكثر اهتماماً وإلماماً بالمشكلة الماثلة. ولكن كما أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست الحل السحري لحل النزاعات، فإن البعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي ليست الحل الأمثل لمعالجة جميع الأزمات الأفريقية. فالسلام الدائم يأتي من خلال عمليات سياسية شاملة تتطلب قيادة شُجاعة والتزاماً مستمراً من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومات المضيفة والدول الأعضاء وأطراف النزاعات.

لقد أتى القرار 2719 (2023) بدافع من الأمل في قوة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفي إمكانية تحقيق السلام وفي الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وعلينا أن نجعل هذا القرار واقعاً من خلال تنفيذه. والولايات المتحدة ملتزمة تماماً بهذا العمل، ونتطلع إلى مواصلة الحوار خلال الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص أونانغا – أنيانغا والسيدة محمد والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطاتهم.

لقد توطدت علاقات التواصل والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مر السنين، لتمثل واحدة من أكثر الشراكات ديمومة وشمولاً وجدوى. وفي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عُقد مؤخراً (انظر A/79/PV.3) والمناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، دعا العديد من الدول الأعضاء الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وللمضي قدماً، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بذل المزيد من الجهود في المجالات الأربعة التالية.

أولاً، يتعين إنهاء النزاعات والعنف في أفريقيا وحماية الأمن المشترك. ففي الوقت الحاضر، تحتدم النزاعات التي طال أمدها، من السودان إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعيث الإرهاب فساداً من القرن الأفريقي إلى الساحل. وفي ضوء ذلك، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل زيادة اهتمامهما بأفريقيا وعملهما فيها، بدلاً من السماح لحالات أخرى بأن تطغى عليها في أهميتها. ويجب أن يراعي وجود الأمم المتحدة في أفريقيا، لا سيما في شكل عمليات حفظ سلام وبعثات سياسية خاصة، آراء البلدان المضيفة، وأن يركز على الوفاء بالولايات الأساسية وأن يحسن أداءها وكفاءتها بفعالية. وسيعقد مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا الشهر مشاوراته السنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يرسم كلا المجلسين طريقاً أوضح للمضي قدماً لتعزيز التواصل والتعاون وصون الأمن المشترك.

ثانياً، هناك حاجة لدعم عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وتعميق التعاون على قدم المساواة. فأفريقيا تشهد صحوة جديدة. ويضطلع الاتحاد الأفريقي بمزيد من عمليات دعم السلام المستقلة، ويتولى مسؤوليات الأمن الإقليمي ويقدم إسهامات هامة في صون السلام الإقليمي والدولي. وينبغي الاعتراف بكل هذه الجهود ودعمها بالكامل. إن ضمان تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي هو جزء لا يتجزأ من الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي تفعيل الترتيبات الإطارية المنصوص عليها في القرار 2719 (2023) في أقرب وقت ممكن.

ثالثًا، يلزم اجتثاث الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا وتعزيز التنمية المشتركة. فالفقر والحرب ليسا قدر أفريقيا بأي حال من الأحوال. بل على العكس من ذلك، فلدى أفريقيا، التي تنعم بموارد فريدة من نوعها، كل الإمكانيات لتصبح أرضاً واعدة للتنمية.

وكانت موزامبيق وسيراليون مدرجتين في جدول أعمال المجلس. والآن يتحرك كلا البلدين بخطى ثابتة نحو السلام والازدهار ويمكنهما أن يقدما تجربة قيّمة وأن يكونا قدوة في تعزيز عمليات السلام والحوار والمصالحة، بالإضافة إلى إعادة الإعمار والتنمية. وعند معالجة النزاعات في أفريقيا، ينبغي للأمم المتحدة ألا تكتفي بتحقيق الاستقرار على المدى القصير، بل ينبغي لها أيضا أن تركز على المدى الطويل وأن تبذل جهوداً أكبر لمساعدة البلدان المضيفة على تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بجدية بالتزاماتها تجاه البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعلق بالمناخ وأن تزيد من نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف.

رابعًا، هناك حاجة إلى تحسين نظام الحوكمة العالمي وتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا. لقد خرجت البلدان الأفريقية من الحكم الاستعماري وحققت الاستقلال الوطني. وأحدثت عضويتها تحولاً في الأمم المتحدة ووسعت إلى حد كبير من عالمية المنظمة. ومع ذلك، لا يزال النظام الدولي الحالي يتشكل بعناصر غير عادلة وغير معقولة فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية. ولا تزال المساواة الحقيقية في الوصول إلى وضع القواعد وتهيئة الفرص والسلطة بعيدة المنال. وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، دعا القادة الأفارقة إلى التعجيل بإصلاح نظام الحوكمة العالمية من أجل رفع الظلم التاريخي الذي عانت منه أفريقيا لفترة طويلة. والصين تتفهم تماما مطالب أفريقيا العادلة وتدعمها بقوة. ولطالما دعونا إلى تمثيل أكبر وصوت أعلى للبلدان النامية، وخاصة الدول الأفريقية، في نظام الحوكمة العالمي. ونحن نؤيد إصلاح الهيكل المالي الدولي، حتى تتمكن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من تقديم المزيد من الدعم لتنمية أفريقيا. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤيد الصين اتخاذ ترتيبات خاصة من أجل معالجة تطلعات أفريقيا على سبيل الأولوية.

وقد حددت خطة عام 2063 للاتحاد الأفريقي رؤية أفريقيا للتحديث واستعداد القارة للعمل مع الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجه البشرية، مثل التهديدات الأمنية والفقر والجوع والمرض وعدم المساواة بين الجنسين وتغير المناخ والتنمية. وستواصل الصين دعمها الفعال للأمم المتحدة ومجلس الأمن في تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وسنظل ملتزمين بالتقدم جنباً إلى جنب مع أفريقيا على طريق التحديث. وفي قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، التي عُقدت الشهر الماضي، رفع القادة الصينيون والأفارقة التوصيف العام للعلاقات الصينية الأفريقية إلى مجتمع شامل غير محدود مع مستقبل مشترك للعصر الجديد. وعند نقطة الانطلاق التاريخية الجديدة هذه، تقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع البلدان الأفريقية لتنفيذ نتائج القمة وإطلاق إجراءات الشراكة العشرة من أجل التحديث لتعميق التعاون بين الصين وأفريقيا والسير معاً نحو مستقبل سلمي وآمن ومزدهر.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفيرة فاطمة كياري محمد، والأمينة العامة المساعدة، السيدة مارثا بوبي، على إحاطاتهم الثاقبة.

ما فتئت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تزداد قوة على مر السنين في مجال صون السلام والأمن الدوليين، حيث يعقد كبار مسؤولي المنظمتين اجتماعات وإحاطات منتظمة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. مع ذلك، وبالنظر إلى التعقيد والتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها القارة، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحسين تلك الشراكة.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، من الضروري زيادة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والشركاء الدوليين. وترحب اليابان بالجهود الجارية، مثل المبادرة الرامية إلى وضع آليات جديدة للتنسيق الاستراتيجي في سياق إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى مبادرات التنسيق الأخرى في السودان وجنوب السودان ومنطقة البحيرات الكبرى وليبيا، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2024/629).

واليابان تدعو إلى تعزيز هذا التعاون. كما تقدر الدور التيسيري والتنسيقي للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بشأن القضايا التي تهم أفريقيا بشكل خاص في المجلس. وفي هذا الصدد، تؤكد اليابان مجدداً دعمها القوي للموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، صوتنا مؤيدين القرار 2719 (2023)، الذي يعالج التحدي الدائم المتمثل في تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى إجراء مناقشة صريحة بشأن تنفيذه مع نظرائنا في الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن خلال الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية التي ستعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. ومن النقاط التي أبرزتها اليابان طوال عملية التفاوض عند النظر في أي تفويض محدد لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للنزاعات.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي منع نشوب النزاعات. عندما يحدث النزاع، يكون أثره مدمراً، وتكون التكاليف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية باهظة. وكما يشير اسم الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، ينبغي أن يحتل منع نشوب النزاعات مركز الصدارة في المبادلات المنتظمة ومبادرات التعاون بين المنظمتين. والآن وقد اعتمد الميثاق من أجل المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) بتوافق الآراء، الذي يؤكد من جديد التزامنا بالدبلوماسية الوقائية ويسلم بأهمية الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وحلها، يمكن بل وينبغي عمل المزيد. وينبغي إدماج منع نشوب النزاعات في المناقشات على جميع المستويات وجميع المحافل داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي والآليات دون الإقليمية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، من أجل تنفيذ التدابير الوقائية على أرض الواقع. وينطبق الأمر نفسه على القضايا المواضيعية، مثل المرأة والسلام والأمن; والشباب والسلام والأمن; وحقوق الإنسان؛ وسيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والتنمية المستدامة.

ثالثاً، يجب أن نعترف بأثر تغير المناخ على السلام والأمن في أفريقيا. وكما يتضح من موجات الجفاف والفيضانات الكارثية التي ضربت القارة مؤخرا، فإن الآثار الضارة لتغير المناخ تزيد من المخاطر الأمنية القائمة. وهذا بدوره يمكن أن يؤجج العنف، بما في ذلك بين المزارعين والرعاة، ويمكن أيضا أن يزيد من التجنيد من قبل الجماعات الإرهابية أو الجماعات المتطرفة العنيفة. ويتعمق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تلك القضايا، وتقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتطوير الموقف الأفريقي المشترك بشأن تغير المناخ والسلام والأمن، وهو ما ترحب به اليابان. وقد آن الأوان لمجلس الأمن أن يدمج المناخ والسلام والأمن في مداولاتنا وأن يعمق الحوار ويعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والأطر الإقليمية.

السيدة إيفستغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشعر بالامتنان للأمينة العامة المساعدة، السيدة مارثا بوبي، والممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيدة فاطمة كياري محمد، على إحاطاتهم.

ويرحب الاتحاد الروسي بالتعزيز الشامل للشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونظراً لانتشار عوامل عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة في أفريقيا، فإن الجهود المنسقة والفعالة التي تبذلها المنظمتان تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لملايين البشر. وتأتي في طليعة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة القائمة بشأن الاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في القارة الأفريقية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تحقق الكثير من الإنجازات. واتخذت البلدان الأفريقية، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تدابير شاملة للاستفادة المثلى من أدوات إدارة الأزمات، بما في ذلك الوقاية والاستجابة والدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة وتدابير بناء الثقة. وأثبت الأفارقة عمليا استعدادهم لاستخدام تلك الآليات في مواجهة الأزمات على أرضهم وقدرتهم على ذلك، حيث أن لديهم فهما أفضل للحالة ويتمتعون بثقة

أكبر لدى الجمهور ولديهم إمكانات تشغيلية أكبر. وتتمثل المهمة الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تقديم الدعم الكامل لهذه الجهود دون أن تفرض على الحكومات الوطنية أي وصفات منفصلة عن الواقع والخصوصيات المحلية.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان مواصلة عملنا من أجل تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وترتكز هذه الشراكة على الاعتراف بأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن، فضلا عن فهم كيفية تكامل جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتسخير المزايا النسبية لكل منهما على أساس ميثاق الأمم المتحدة. ونشارك المنظمة الأفريقية رغبتها في جعل الحوار بين المجلسين أكثر واقعية وحيوية وفي مواءمة جداول أعمالهما بشأن القضايا الأفريقية. ونعتقد أنه يمكن تعزيز مراعاة المصالح الأفريقية بشكل أكبر من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على مهمة صياغة الوثائق في مجلس الأمن، بسبل منها إشراك الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بقدر أكبر في صياغة الوثائق المتعلقة بالملفات الإقليمية ذات الصلة والتي تحدد اتجاهها حاليا جهات فاعلة خارجية. ومن شأن إعادة التوزيع هذه أن تساعدنا على تجنب الحالات التي توجه فيها قوة استعمارية سابقة العمل في صياغة وثائق تتعلق بالشعوب التي كانت تستغلها.

كما تحدث حالات صارخة بنفس القدر عندما يكون واضعو المسودة الأولى هؤلاء مسؤولين عن ملفات الجزاءات، خاصة عندما تضيف تلك البلدان قيودا أحادية الجانب غير قانونية إلى الجزاءات. وموقف روسيا المبدئي المعارض للتدابير التقييدية المتخذة بهدف الالتفاف على مجلس الأمن معروف للجميع.

ويشير تقييمنا إلى أن العديد من أنظمة جزاءات مجلس الأمن المعمول بها حاليا تتعارض مع الوضع الفعلي وتحبط خطط الحكومات الوطنية للشروع في بناء الدولة أو إنشاء قوات مسلحة وهياكل أمنية فعالة. وما زلنا مقتنعين بضرورة استخدام هذه الآلية لتيسير عمل بلدان المنطقة. ونشير إلى أن الاتحاد الأفريقي أعلن مراراً وتكراراً موقفه المؤيد لرفع القيود، بما في ذلك القيود الأحادية الجانب، عن الدول الأفريقية.

وبصفتنا عضواً دائماً في مجلس الأمن، فإننا نحث زملاءنا على إعداد ولايات واضحة وواقعية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة. ونؤكد ضرورة ضمان الرقابة الدقيقة على تنفيذها. وعند اتخاذ قرارات تحديد الولاية وقرارات المجلس بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا، فإننا ننسق جهودنا بانتظام مع مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة. وقد أخذنا موقف الاتحاد الأفريقي الموحد في الاعتبار بشكل كامل عند تحديد نهجنا في سياق المناقشات الأخيرة المتعلقة بمعايير تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وتقديم المساعدة من الأمم المتحدة إلى القوات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن مقتنعون بأن الاتحاد الأفريقي قادر على القيام بما هو أفضل في هذا المجال. وسيكون نشر بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال معلما هاما في تاريخ عمليات حفظ السلام الأفريقية. وستواصل البعثة تحقيق استقرار الحالة في الصومال والمنطقة، حيث لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا خطيرا. وللأسف، وعلى الرغم من قرب إطلاق البعثة، فإن مشكلة تمويلها لم تُحل بعد.

ينبغي أن يكون التنفيذ العملي للإمكانات الكبيرة التي يتيحها قرار مجلس الأمن الإطاري 2719 (2023) خطوة رئيسية في تطوير الجهود الأفريقية لبناء السلام. وتتمثل العناصر الرئيسية للنجاح في هذا الصدد في توافق الآراء بين الأفارقة أنفسهم، خاصة في المنطقة، ودعم المجلس وموافقة الدول التي ستعمل تلك القوات على أراضيها بشكل لا لبس فيه على نشرها. ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى الأفارقة حيز سياسي كاف لتحديد المعايير العملية لمواجهة التهديدات بصرف النظر عن أشكال التمويل التي يتلقونها من الجهات الخارجية. كما ينبغي أن يكونوا قادرين على التصرف باستقلالية ودون الخضوع لضغوط من وراء الكواليس من قبل القوى الغربية من خارج الإقليم والتي تميل إلى تحقيق مصالحها الوطنية.

ونحن مقتنعون بأن تعزيز إمكانات الاتحاد الأفريقي من خلال التعاون مع هيئات الأمم المتحدة هو مفتاح النجاح في ضمان الاستقرار

في أفريقيا. فالسلام والأمن في أفريقيا مهمان ليس للأفارقة فحسب، بل أيضاً للتنمية المستدامة لجميع القارات والشعوب. ونتطلع إلى تعاون هادف وفعال مع نظرائنا الأفارقة خلال الأنشطة المشتركة المقبلة بين المجلسين في تشرين الأول/أكتوبر.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الشاملة.

يضطلع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا والبلدان الأفريقية بدور رئيسي في التصدي لتحديات السلام والأمن في القارة وعلى الصعيد العالمي. غير أن تشابك البيئة الأمنية الحالية يستدعي تعاوننا واستجابتنا الموحدة. ونؤمن بقوة أن تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للاستفادة من مواردنا وخبراتنا الجماعية عند البحث عن حلول مستدامة للأزمات الإقليمية.

ولذلك، فإننا نرحب بتنظيم الحلقة الدراسية غير الرسمية المشتركة التاسعة والاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثامن عشر بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي سيُعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. وتشكل هذه الاجتماعات المنتظمة منبراً هاماً لمناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك آثار تغير المناخ على السلام والأمن، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وخطر الإرهاب المستمر، فضلا عن مناقشة الحالات الحرجة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والبحيرات الكبرى ومنطقة الساحل والصومال.

ويسعدني أيضاً أن أشير إلى أن الرئاسة السلوفينية لمجلس الأمن نظمت في بداية شهر أيلول/سبتمبر تبادلاً مثمراً للآراء مع السفير تشرشل إيوومبوي مونو، ممثل الكاميرون رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن برنامج عمل كلا المجلسين.

وفي السودان، يستدعي النطاق غير المسبوق للنزوح القسري وأزمة الجوع التي يمكن تفاديها وخطر حدوث إبادة جماعية أخرى في دارفور أن نبذل جهوداً جماعية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار ووقف هذه الكارثة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان. ونواصل دعمنا لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، وتواصله مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وعلاوة على ذلك، استمع عقد المجلس يوم الإثنين الماضي (انظر S/PV.9736) جلسة إحاطة بشأن استمرار الأنشطة المميتة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وتسببت في النزوح الجماعي وصاحبتها أعمال عنف جنسي وجنساني على نطاق واسع. وهذه حالة أخرى تستدعي اهتمامنا الكامل وتتطلب العمليات الإقليمية دعمنا وتعاوننا. وكان اتخاذ القرار 2746 (2024)، الذي يأذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم الدعم لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خطوة هامة في هذا الصدد. ورأينا أيضاً مثالاً للقيادة الإقليمية في تمهيد الطريق نحو السلام. ولذلك، فإننا نثني مرة أخرى على الرئيس الأنغولي لورنسو على جهود الوساطة التي يبذلها من خلال عملية لواندا.

توفر الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال دعما لا يقدر بثمن لقوات الأمن الصومالية في حربها ضد حركة الشباب. وبينما نمضي قدما، من المهم ضمان الحفاظ على هذه المكاسب الأمنية. ولذلك، فنحن على استعداد للمشاركة البناءة في مناقشاتنا المقبلة بشأن طرائق عمل بعثة المتابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

إن التحديات الناجمة عن المناخ تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية الهشة في مناطق مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي، حيث يُفاقم الجفاف والتصحر والفيضانات أوجه الضعف القائمة. فتلك العوامل تؤجج النزاعات على الموارد الطبيعية المتناقصة وتُفاقم انعدام الأمن الغذائي وتؤدي إلى نزوح مجتمعات محلية بأكملها. ونحن بحاجة إلى

استجابة مشتركة وشاملة من أجل التصدي لهذه التحديات بفعالية. ولذلك، فإننا نرحب بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المناخ والسلام والأمن والجهود المبذولة لتطوير الموقف الأفريقي الموحد بشأن تغير المناخ والسلام والأمن.

شكل اتخاذ القرار الإطاري 2719 (2023)، بشأن توفير تمويل يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، معلما هاما في جهودنا الرامية إلى زيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن وتعزيز امتلاك الجهات الفاعلة المحلية لزمام الأمور في إدارة النزاعات في القارة. نرحب بعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن وضع خارطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحديد السبيل للمضي قدماً في تنفيذ القرار. إننا ندعو إلى الإعداد السريع للأسس وإلى استمرار التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحليل القرار.

في عالم اليوم المترابط، لا يمكننا تحقيق السلام والأمن العالميين من دون ضمان تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. ويتطلب السلام المستدام نهجًا شاملًا للجميع. ونواصل الدعوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في جميع جهودنا المشتركة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ومعالجة أسبابها الجذرية. وبعملنا المشترك وحده يمكننا إسكات البنادق والوفاء بوعدنا بعدم ترك أحد خلف الركب.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص السيد أونانغا – أنيانغا والسفيرة محمد والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطاتهم اليوم.

وسأدلي بنقاط ثلاث.

أولاً، ترحب المملكة المتحدة بقيادة الاتحاد الأفريقي في مناصرة تعددية الأطراف ودعم الاستقرار والازدهار في جميع أنحاء أفريقيا. نشيد بعمل الاتحاد الأفريقي في دفع السلام والأمن في القارة والحفاظ عليهما وتركيزه على وضع النساء والشباب في صميم عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. إننا نرحب بالقيادة الأفريقية في مجلس الأمن، ولطالما أيدنا التمثيل الأفريقي الدائم فيه.

ثانياً، نؤكد مجدداً دعمنا لتعميق التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. ويتضح ذلك بشكل خاص في الصومال. ونعرب عن امتناننا للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات، حيث ما فتئوا يعملون بلا كلل لتحسين الحالة الأمنية في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ومن خلال التعاون معه. ونتطلع إلى تلقي المقترحات من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الصومال والأطراف المعنية الدولية، للانتهاء من تصميم البعثة التي ستخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بما يتماشى مع القرار 2748 (2024). ومن الضروري أن تكون البعثة الخلف قابلة للاستمرار من الناحية المالية وقابلة للتنفيذ وأن تدعم جهود الصومال حتى يتمكن في نهاية المطاف من تحمل المسؤولية الكاملة وامتلاك زمام الأمور فيما يخص شؤونه الأمنية.

ثالثاً، نرحب بعمل فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للإعداد لتنفيذ القرار 2719 (2023)، بما في ذلك في المجالات حاسمة الأهمية للتخطيط المشترك وصنع القرار والتمويل وإعداد الميزانية والامتثال لحقوق الإنسان وحماية المدنيين. سيكون التعاون الوثيق المستدام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضرورياً لضمان نجاح تنفيذ القرار 2719 (2023). ونشجع الدول الأعضاء على الاستمرار في دعم الاتحاد الأفريقي في وضع أطرها. ونتطلع إلى تلقي خارطة الطريق المشتركة، متضمنة تقديراً دقيقًا للمتطلبات والأطر الزمنية، ونؤيد إحاطة المجلس علما بصورة مستمرة بما يستجد من تقدم.

وفي الختام، تتطلع المملكة المتحدة إلى مزيد من التآزر والتعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. سيكون ذلك أمراً حيويًا للمساعدة في إسكات البنادق وللتصدي لأشد التحديات والنزاعات في القارة. ونتطلع إلى المشاورات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في وقت لاحق من هذا الشهر.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود اليوم أن أبرز الأهمية التي توليها إكوادور للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي في منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام وتحقيق التنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. إن المنظمتين، اللتين تجمعهما قيم وأهداف مشتركة، شريكتان طبيعيتان، كما أكدت ذلك بوضوح الإحاطات الثلاث التي استمعنا إليها، والتي أعرب عن امتناني لها.

إن تعزيز صوت أفريقيا في المحافل متعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية. ويكفل إدراج المسؤولين رفيعي المستوى الأفارقة في إطار عمل مجموعة العشرين الإنصات مباشرة إلى احتياجات أفريقيا ومراعاة مصالحها. إن تصميم الاتحاد الأفريقي على إسكات البنادق في أفريقيا في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 يستحق دعم المجتمع الدولي الكامل.

وقد صوتت إكوادور، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، مؤيدة بشكل حاسم الغابون وغانا وموزامبيق – الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – العام الماضي في اعتماد القرار التاريخي 2719 (2023)، الذي يعد خطوة مهمة صوب بلورة مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ويتيح هذا القرار فرصة لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الحفاظ على المعايير الرفيعة اللازمة لحماية المدنيين، وذلك من خلال الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، من بين أمور أخرى. من الضروري تفعيل القرار 2719 (2023) بكامل نطاقه ومضمونه.

ويؤكد من جديد ميثاق المستقبل المعتمد (قرار الجمعية العامة 1/79) على أوجه الترابط المتبادلة فيما بين ركائز الأمم المتحدة الثلاث – السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان – ولاحقا تحقيقها الذي يرتبط بالمنع باعتباره عنصراً أساسياً للمجتمعات التي يسود فيها السلام.

تشدد لجنة بناء السلام على ضرورة ضمان اتباع نُهُج شاملة ومنسقة في بناء السلام، مع اعتبار المنع والملكية الوطنية ركيزتين أساسيتين. هذا النهج، الذي يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، هو النهج الصحيح، ولهذا استفادت الكثير من البلدان الأفريقية من المساحة التي توفرها لجنة بناء السلام لتبادل الخبرات والوقائع وأفضل الممارسات.

كما أن دعم المنظمات الإقليمية أمر أساسي أيضاً. إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر، نفذت مبادرات محددة لبناء السلام في بلدانها الأعضاء، كما هو الحال فيما يتعلق بالنزاع في السودان وتزايد انعدام الأمن في منطقة الساحل والسلام بعيد المنال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندعم الجهود المشتركة التي تبذلها تلك المنظمات دون الإقليمية مع الاتحاد الأفريقي. ومن الضروري مواصلة تعزيز قدراتها على دمج المنع وتحسين أدوات الإنذار المبكر والوساطة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على مساعي التعاون والوحدة التي تضطلع بها الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد لتعزيز التحالف الاستراتيجي والتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وإكوادور ملتزمة بتوطيد التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواجهة التحديات الأمنية وتعزيز التنمية الدائمة والمستدامة في أفريقيا.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا والسفيرة فاطمة كياري محمد والسيدة بوبي على إحاطاتهم.

وأشدد في البداية على التقدم المحرز منذ جلسة مجلس الأمن الأخيرة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.9435). قبل عام، في هذه القاعة تحديداً، أطلقنا دعوات من أجل المزيد من التعاون بين المنظمتين للتصدي لتحديات السلام والأمن. لقد مكنتنا جهودنا المشتركة، بقيادة غانا وموزامبيق والغابون، من اتخاذ القرار 2719 (2023) في عام 2023، الذي يوفر اليوم إطاراً فريدًا لتنفيذ عمليات السلام الأفريقية بدعم من الأمم المتحدة. وذلك إنجاز مهم لطالما دعمته فرنسا على أعلى المستويات لسنوات عديدة.

واليوم يجب علينا أن نحافظ على حشد جهودنا حتى يتسنى تنفيذ عمليات السلام الأفريقية. إنني أرحب بالعمل الذي تضطلع به

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حالياً لتحقيق تلك الغاية، كما ورد في البيانات السابقة. وتعرب فرنسا عن استعدادها لدعم هذا العمل وتنفيذه. وسيكون من المهم أن يتماشى أول استخدام له مع روح القرار 2719 (2023) لتجنب أي استخدام متسرع أو غير مناسب، مما قد يعرض مستقبل هذا النموذج للخطر.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن ناتج عن الطابع التكاملي للمنظمتين وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة و "الميثاق من أجل المستقبل" الذي اعتُمد مؤخرا بتوافق الآراء (قرار الجمعية العامة 1/79). وأثني على دور الاتحاد الأفريقي في منع الأزمات وتسويتها في القارة، سواء في السودان أو جنوب السودان أو الصومال أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو ليبيا. ويمكّننا هذا التكامل من التكيف مع حالة التهديد بالاشتراك مع المنظمات دون الإقليمية في القارة. وعملت سيراليون وفرنسا في تموز/يوليه الماضي لكفالة الإذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المنتشرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويوضح اتخاذ القرار 2746 (2024) بالإجماع توافق آراء المجلس بشأن هذا النهج.

وينبغي أن يساعدنا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على العمل من أجل زيادة تمثيل القارة الأفريقية داخل المجلس، بما في ذلك في مصاف الأعضاء الدائمين. إن موقف فرنسا واضح وتاريخي وثابت على غرار ما ذكّر به رئيس الجمهورية الفرنسية أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي (انظر A/79/PV.9). ويمكن أن تضطلع أفريقيا بدور محفّز لتحقيق هذا الإصلاح. ونستمع إلى شركائنا ليتسنى بدء مفاوضات ملموسة دون تأخير بشأن مشروع قرار.

ختاما، تتطلع فرنسا إلى مواصلة المناقشات حول الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار المشاورات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي ستُعقد في نيويورك يومي 17 و 18 تشرين الأول/أكتوبر.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا والسفيرة محمد والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطاتهم.

إذ نجتمع مجدداً بعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي انعقد الأسبوع الماضي، فقد وصلنا إلى اللحظة المناسبة للالتزام جماعيا بتعميق التعاون الاستراتيجي والمؤسسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويتطلب النهوض بالسلام في أفريقيا نهجا شاملا ومتعدد التخصصات يرتكز على الصلة الجوهرية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويشدد الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن على تلك الأهداف المشتركة. وترحب مالطة بالجهود التي بُذلت مؤخرا في تسريع تلك الشراكة، بما في ذلك من خلال فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن، وفي الآونة الأخيرة، الإطار المشترك بشأن حقوق الإنسان.

ونشيد بالدعم الفني والاستشاري الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي للنهوض بدور المرأة في عمليات السلام وصنع القرار. ويَظهر هذا الدعم جليا بصورة أكبر في بعثة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وفريق الحكماء في السنغال ومشاركة المرأة السودانية. ومما يشجعنا أن المبادرات الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ القرار 1325 (2000) يجري تعزيزها وتوسيع نطاقها لتشمل حالات أخرى محددة السياق.

واستكملنا تلك الجهود خلال رئاسة مالطة في شهر نيسان/أبريل الماضي بتسليط الضوء على العمل الاستثنائي الذي تقوم به الوسيطات في منطقة البحيرات الكبرى بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وسلطت مناقشاتنا الضوء على دور المرأة بصفتها داعية بارزة إلى السلام والمصالحة على الرغم من العوائق التي لا تزال تواجهها.

ونرحب أيضا بالشراكة المتزايدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ويشمل ذلك الدعم الفني المقدَّم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي لتعميم

حماية الطفل في سياق الإنذار المبكر والوساطة، بالإضافة إلى إعداد حملة توعية قارية بقيادة الشباب حول إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمخاطر الأخرى ذات الصلة التي يتعرض لها الأطفال المتضررون من النزاع.

وفي السياق ذاته، ننوه بجهود الاتحاد الأفريقي في ضمان المشاركة المجدية للشباب في جهود السلام والأمن. ويشمل ذلك اعتماد الإطار القاري للشباب والسلام والأمن. ويمكن أن يساعد مجلس الأمن أيضا في تمكين الشباب الأفارقة من خلال تعميم إدماج الاعتبارات المتعلقة بالشباب في ولايات حفظ السلام.

وتؤكد مالطة مجددا أهمية التصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ التي تهدد السلام والأمن، وخاصة في أفريقيا. ويتجلى تغير المناخ، بوصفه عاملا مضاعفا للخطر، في أشكال عديدة من زيادة التنافس على الموارد الطبيعية إلى تعميق أوجه انعدام الأمن الغذائي والمائي والطاقي، فضلاً عن أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي الأخرى. وأضافت صياغة الموقف الأفريقي المشترك بشأن المناخ والسلام والأمن أداة فعالة في تعزيز الفهم المشترك للظاهرة. وبالتوازي مع ذلك، فإنه يضمن أن تتخذ جهود التكيف والتخفيف من آثار المخاطر والقدرة على الصمود بعدًا يراعي ظروف النزاع. وتدعم مالطة بقوة هذه المبادرات.

ونقدّر كثيرا التعاون المستمر بين مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي وكذا الآليات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونرحب أيضاً بالتعاون الثلاثي القائم مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة المسائل التي تندرج في إطار المصالح والشواغل المشتركة. وتدعم هذه المساعي الإقليمية تعزيز الاتساق، ولا سيما فيما يتعلق بالتحديات المشتركة. ويتجلى هذا التنسيق في الصومال حيث تعكف منظومة الأمم المتحدة والشركاء القدامى، مثل الاتحاد الأوروبي، على تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية من أجل عملية الانتقال الأمني الأوسع نطاقاً.

ونرحب أيضاً بالتعاون الوثيق للمبعوث الشخصي لعمامرة مع الفريق الرفيع المستوى المشترك بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السودان والشركاء الآخرين لضمان التنسيق الوثيق لمساعيه الحميدة مع الأطراف المتحاربة. بالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى تلقي خريطة الطريق المشتركة التي ستحدد الطريق للمضي قدمًا في تنفيذ القرار 2719 (2023).

ختاماً، ينبغي أن يكون الاجتماع التشاوري القادم المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأوروبي فرصةً لتحقيق المزيد من الزخم والتقارب. إن تكامل التشكيلات الإقليمية من أجل السلام والأمن في أفريقيا يستحق اهتمامنا المستمر والثابت لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أشارك زملائي في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتبصرة.

خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وجهت مونيكا ماليث، وهي شابة من جنوب السودان، نداءً مؤثراً إلينا من أجل بناء مستقبل قائم على التعاون والتفاهم والأهداف المشتركة. ويتردد صدى كلماتها بقوة لتذكرنا بأن مستقبل هذا العالم في أيدي شبابه لأن 40 في المائة من شباب العالم سيعيشون في القارة الأفريقية بحلول عام 2050. لذلك، فإن الشباب الأفارقة هم الذين سيؤدون دوراً رئيسياً في تشكيل مستقبل العالم بأسره. وهم يجسدون الأمل والالتزام. ولذلك، من الضروري منحهم وسائل العمل وإشراكهم بالكامل في عمليات السلام والتنمية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ركيزة أساسية للسلام والتنمية في العالم عموما وفي أفريقيا خصوصا. وازدادت هذه الشراكة قوة على مر السنين ولكن التحديات المطروحة اليوم تستدعي تعاوناً أوثق، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط من أجل التنفيذ الملموس لرؤية الخطة الجديدة للسلام.

أولاً، أصبح منع نشوب النزاعات، كما نعلم جميعاً، أهم من أي وقت مضى. وغالباً ما تنتج الأزمات في القارة الأفريقية عن عوامل مترابطة مثل سوء الإدارة والتهميش السياسي وعدم المساواة والتحديات الأمنية وعدم احترام حقوق الإنسان وتغير المناخ وغيرها. وفي مواجهة هذه الحالة المعقدة، يجب أن تعزز الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دبلوماسيتهما الوقائية وأن يستثمرا في آليات الإنذار المبكر، ولا سيما فيما يتعلق بالتوترات المتزايدة بين الدول. ويملك الاتحاد الأفريقي عددا من أدوات الدبلوماسية الوقائية، مثل فريق الحكماء وسفراء الشباب الأفارقة من أجل السلام، والتي تقوم بالفعل بعمل أساسي ويمكنها أن تقوم بالمزيد من العمل إذا توفر الدعم اللازم.

ثانياً، فيما يتعلق بتغير المناخ، ترحب سويسرا بعمل الاتحاد الأفريقي على بلورة موقف أفريقي مشترك بشأن تغير المناخ والسلام والأمن. وبالفعل، يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا للسلام والأمن في أفريقيا. وتؤدي فترات الجفاف المطوّلة والفيضانات المدمرة وتدهور الأراضي إلى تفاقم التوترات والنزاعات. ولذلك، يجب أن نتخذ إجراءات عاجلة ومنسقة للتخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز قدرة المجتمعات الأفريقية على الصمود. ومن هذا المنطلق، تدعم سويسرا مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، كما سمعنا، في مجال المناخ والسلام والأمن. ومن الضروري اتباع نهج إقليمي وعابر للحدود من أجل التصدي للمخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ وهو ما من شأنه أن يمكّن الاتحاد الأفريقي من الحفاظ على دور قيادي في هذا المجال.

ثالثًا، فيما يتعلق بالمؤسسات والشبكات، يجب أن نعزز أوجه التآزر بين مؤسساتنا وشبكاتنا. وتنطوي الأدوات والآليات القائمة، مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، على إمكانات هائلة.

من خلال تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون، على سبيل المثال بين الهيئات الفرعية وأفرقة الخبراء غير الرسمية، يمكننا زيادة تأثيرنا. إن دور الاتحاد الأفريقي في إدارة التحديات الأمنية الحالية والناشئة في القارة أمر أساسي. ولكي تفي بعثات حفظ السلام بولاياتها، يجب أن يكون بإمكانها الاعتماد على تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به. ترحب سويسرا بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن لتنفيذ القرار 2719 (2023). فهذا التعاون ضروري للاستعداد التشغيلي. ونرحب كثيراً بالتحديثات المنتظمة التي نتلقاها من الأمانة العامة. ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق المشتركة واعتمادها والتقرير المخصص لتفعيل القرار. في هذه الأثناء، سيناقش مجلس الأمن التقدم المحرز في تنفيذ القرار مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في التبادل السنوي للآراء بينهما في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

في الختام، إن أفريقيا، بشبابها وإمكاناتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية، هي قارة المستقبل. ولتعزيز هذه الإمكانات، يجب أن نعمل معاً بعزم وتضامن. ومن خلال الاستثمار في الشباب وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتصدي للتحديات المشتركة، يمكننا جميعاً بناء قارة أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً. وسيكون المعتكف القادم مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في غضون أسبوعين فرصة فريدة للتعمق في المواضيع المذكورة في القاعة اليوم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

ولا توجد أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 16/40.